مقدمة

على الرغم من كثرة الدراسات العلمية عن العلاقات العامة ، وعلى الرغم من الاعتراف بأهميتها فى مجالات التطبيق العلمى داخل كثير من المجتمعات المعاصرة إلا أن العلاقات العامة لازالت تعانى من مشكلات علمية أو تطبيقية أثارت عدداً من التساؤلات الهامة حول واقعها ومستقبلها خاصة وأن السمات السلبية لتطبيق العلاقات العامة فى كافة المجتمعات التى أخذت بها كانت واضحة وملموسة .

وبمراجعة نتائج هذه الدراسات فى إطار النظر للعلاقات العامة باعتبارها إحدى وظائف الإدارة العليا للمنشأة وأنها نشاط مقصود ومدبر يرمى إلى إحراز نتائج محددة وأنها عملية معقدة إلى درجة كبيرة مما يتطلب التنظيم العلمى المدروس الذى يمكنها من ممارسة وظائفها وتحقيق أهدافها .

وبمراجعة نتائج هذه الدراسات أيضاً فى إطار ماحققته العلوم الإدارية من تطور منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين والذى أسفر عن ظهور المدرسة العلمية الجديدة فى الإدارة . هذه المدرسة التى تميزت ببعض الأسس والنظريات الجديدة والتى من أهمها :

- اعتبار المنشأة نظام مفتوح على بيئة خارجية تؤثر فيه وتتأثر به .

- ظهور منهج جديد يسمى منهج النظم والذى يعتبر أى جزء محل دراسة ، إما نظاماً قائماً بذاته أو جزءاً من نظام آخر . وأن الدراسة السليمة يجب أن تتعرف على النظام الأساسى والأنظمة التابعة له - وأن أى نظام يتميز بوجود المدخلات والمخرجات ، ثم ظهر المدخل البيئى بعد ذلك حتى يمكن دراسة البيئة التى تحصل منها المنشأة على مدخلاتها وتصدر لها مخرجاتها لأن هذه البيئة لها قيودها ومشاكلها وفرصها المتاحة التى يجب على المنشأة بصفة عامة وكل إدارة من إداراتها بصفة خاصة التكيف معها منذ الحصول على المدخلات وتصدير المخرجات .

- ثم ظهر بعد ذلك المنهج الموقفى كما تقول الدكتورة نجلة مرتجى فى كتابها إدارة الأفراد العاملين - مدخل بيئى - ويعتمد أساسًا هذا المنهج على أن المنشأة نظام اجتماعى واقتصادى مفتوح على البيئة الخارجية ومكون من عدد من الأنظمة أو الوحدات التابعة له وأنه يمكن النظر إلى كل وحدة على أساس أنها نظام مستقل يتفاعل مع البيئة الخارجية . وتتلخص فلسفة المدخل البيئ للعلوم الإدارية فى أن التنظيمات الإدارية هى نتاج البيئة التى توجد فيها وبالتالى فإن الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد التى توارثها المجتمع لابد وأن تؤثر فى التنظيمات العاملة فى هذا المجتمع وتتأثر بها .

وإذا أضفنا إلى ذلك ماسبقت إليه المدرسة السلوكية فى الإدارة والتى اهتمت بالنظر إلى سلوك الإنسان فى محيط من البيئة التى يوجد فيها واهتمت بالتفاعل الحركى الذى يحدث بين السلوك الفردى والجماعى من ناحية والعوامل البيئية من ناحية أخرى .. إذا نظرنا إلى العلاقات العامة من خلال هذا الإطار وإلى وظيفة أساسية من الوظائف التى تمارسها الإدارة . وهى وظيفة اتخاذ القرارات نلاحظ أن عملية اتخاذ القرارات تتأثر تأثرًا واضحًا بالمتغيرات البيئية المحيطة بالإدارة - المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والنفسية بالإضافة إلى العوامل الإدارية الأخرى مثل الموارد البشرية والمادية والفنية والتكنولوجية المتاحة للإدارة وعامل الوقت .

وبهذا يتضح لنا مدى تعقد ممارسة أنشطة العلاقات العامة ومدى التخلف الذى تعانى منه نتيجة لعدم ملاحقتها ركب التطور الذى سبقتها إليه العلوم الإدارية الأخرى مماجعل العلاقات العامة كفكر وإدارة عاجزة عن تلبية متطلبات المؤسسات المعاصرة وأثار عددًا من التساؤلات الهامة حول واقعها ومستقبلها .

وهذه الدراسة ليست سوى محاولة لإعادة صياغة البناء الفكرى للعلاقات العامة من خلال منظور الفكر الإدارى المعاصر ومن خلال واقع الممارسة التطبيقية للعلاقات العامة .

ونرجو أن نكون قد ملأنا بهذا الكتاب بعض الفراغ الذى تعانيه المكتبة العربية فى هذا المجال . كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن نكون قد قدمنا بعض الفائدة للمشتغلين بالعلاقات العامة ودارسيها .

والله ولى التوفيق

المؤلفان